اثر الشراكة الاوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدكتور نوري منير
جامعة الشلف

المقدمة: سعى الاتحاد الأوروبي منذ منتصف السبعينيات إلى توسيع نفوذه وهيمنته في المنطقة المتوسطية وهذا من خلال عقد اتفاقيات للتعاون بينه وبين الشركاء المتوسطيين وهي عبارة عن اتفاقيات ذات طابع تجاري محض إضافة إلى الجانب المالي لها، والمتضمن في البرتوكولات المالية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول المتوسطية كل على حدا، وقد بقيت هذه الاتفاقيات سارية المفعول إلى غاية عقد مؤتمر برشلونة،أين تم الإعلان الرسمي عن ميلاد ما يسمى بمسار برشلونة للشراكة الاورومتوسطية،فالشراكة على المستوى الثنائي أدت إلى عقد اتفاقيات للشراكة ما بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة متوسطية شريكة.

والجزائر لم تبقى بمعزل عن هذه التحولات إذ أن علاقاتها الاقتصادية والمالية مع الاتحاد الأوروبي اتصفت وبصفة دائمة بالترابط بفعل أن هذا الأخير يعتبر كأول شريك اقتصادي للجزائر إضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بالتاريخ والموقع الجغرافي القريب من أوروبا ووجود جالية جزائرية قوية في القارة العجوز، لذا أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى مسار الشراكة حيث جرى التوقيع الرسمي على الاتفاق في افريل 2002.وأصبح يتعين على الجزائر التفكير في النتائج التي تترتب عن تطبيق هذه الاتفاقية وكذا أثارها على الاقتصاد الوطني و مدى قدرته على مواجهة تحديات هذا الانفتاح بتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي وكذا العمل على ترقية وتطوير الشراكة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعموما تشكل الشراكة فرصة أكيدة لترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي وسيلة ينبغي تفضيلها نظرا للامتيازات العديدة خاصة في مجال نقل المهارات والتجارب التسييرية، كما أنها تمثل حلا ملائما لمشاكل الساعة وهذا من حيث الحصول على التمويل والتكنولوجيا والدخول إلى الأسواق الأجنبية، وكذلك ضمان تأهيل سريع ومباشر لتشكيل الرافعة للنسيج الصناعي وممر نحو أسواق التصدير.

و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتوقف على إمضاء اتفاقيات أو بروتوكولات تعاون بين الجزائر والدول الأجنبية لدعم هذا القطاع لأن برامج الدعم هذه ماهي إلا عوامل مساعدة لتطوير هذا القطاع وبالتالي فنجاح هذا التأهيل يتوقف على فعالية ونجاعة السياسات والتدابير المتخذة من قبل السلطات ومدى تطبيقها على ارض الواقع.

وبفضل الموقع الجيو-استراتيجي للجزائر فان الشراكة الموجهة نحو المنتجات ذات الاستهلاك الخارجي من شأنها زيادة حجم صادراتنا خارج المحروقات، وفي هذا الإطار فقدتم وضع عدة برامج للتعاون الثنائي مع الاتحاد الأوربي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تخص جانبين أساسيين هما:التمويل والشراكة التقنية.

إن تحليل الآثار المنتظرة من الشراكة على الاقتصاد الجزائري يرتكز على مجموعة من المعطيات التي ستحدد نوعية وحجم هذا التأثير وعلى هذا الأساس سوف نعالج من خلال هذه المداخلة التأثيرات المرتقبة من اتفاقية الشراكة الأوربية الجزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستخدمين بعض المعطيات المتوفرة للقيام بعملية التحليل واستنتاج السلبيات والايجابيات المتعلقة بأبعاد الشراكة الاورو جزائرية.

أولا:مؤتمر برشلونة وقرار إنشاء منطقة التبادل الحر

يعتبر مؤتمر برشلونة الذي انعقد في الفترة ما بين 27و28نوفمبر 1995 قاعدة أساسية للتعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط واعتبر بيان المؤتمر كميثاق للشراكة الاورومتوسطية، واهتم البيان بجوانب أساسية هي المجالين السياسي والأمني، والشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي والشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية.

1-**الشراكة** في **المجالين السياسي والأ**مني:يهدف مؤتمر برشلونة إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتوطيد الأمن والسلام في منطقة المتوسط، وذلك باستخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يتركز على احترام مبادئ القانون الدولي، الذي يرتكز بدوره على ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام التنوع والتعددية، والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم وتسوية الخلافات بالطرق السلمية فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف.ويعتبر تصريح برشلونة بمثابة ميثاق حول السلم والاستقرار في المنطقة، واعتبر كوسيلة لإضفاء الطابع المؤسساتي على آليات الحوار السياسي لترقيته والحفاظ على السلم في المنطقة والربط بين ازدهار بلدان الاتحاد الأوربي والبلدان الأخرى.باعتبار أن الاندماج الإقليمي في إطار العولمة الاقتصادية يعتبر كمصدر للاستقرار والأمن في المنطقة.

2-**الشراكة** في **الجانب الاقتصادي** و**المالي**: يهدف مؤتمر برشلونة في هذا المجال إلى تحقيق النمو في أوروبا ودول جنوب المتوسط إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين، ولقد ركز المشاركون في المؤتمر على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تتلخص فيما يلي:

2-1:**إقامة منطقة للتجارة الحرة:**ركز تصريح برشلونة على إنشاء منطقة للتجارة الحرة مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجاري والمتعلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة، ولتسهيل إقامة منطقة التجارة الحرة تقرر الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية والتحرير التدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات، وإتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاد السوق وتكامل

الاقتصاد الوطني، وكذلك تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق وتشجيع نقل التكنولوجية.

2-2:تحديد مجالات التعاون الاقتصادي:لقد ركز المؤتمر وتماشيا مع الاتحاد الأوروبي على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين الدول حيث تم التركيز على ضرورة بناء التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الإمكانيات المحلية وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، شريطة خلق مناخ مناسب لذلك بإزالة جميع العقبات التشريعية والاقتصادية وخلق جو إداري يتماشى والتطورات الاقتصادية العالمية والتوفيق بين التنمية والبيئة،كما حدد الاتحاد الأوروبي مجالات أخرى لتسريع عملية التنمية تتمثل في التعاون في المجال الزراعي من اجل تحديثه وإعادة هيكلته وفق مناهج حديثة والتعاون من اجل تحسين البنية التحتية مثل شبكات الطرق والمواصلات، وكذلك التعاون من اجل تدعيم البحث العلمي وتدريب المتعاملين وتطوير الأساليب الإحصائية.

2-3:تحديد أوجه التعاون المالي:حدد المشاركون أوجه التعاون المالي ومدى إمكانية تطويره للمساهمة بشكل فعال في بناء منطقة تجارة حرة، وهذا برفع حجم القروض التي يمكن تقديمها من طرف بنك الاستثمارات الأوروبي والمعونات التي يمكن أن تمدها دول الاتحاد لدول جنوب المتوسط وذلك قصد تسريع عملية التنمية شريطة أن تخصص المبالغ المقدمة لإحداث التنمية في مجالات أساسية لتعميم الفائدة القصوى لهذا التعاون المالي.

3-المجال الاجتماعي والثقافي:إن إدخال المجال الاجتماعي والثقافي في سياق الشراكة يعتبر أمرا ضروريا من اجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي وهذا ما تطرق إليه المشاركون في المؤتمر بالإضافة إلى اهتمامات الشباب وضرورة الحد من الهجرة الغير مشروعة ومكافحة الإرهاب والتمييز العنصري والطائفي.

ومنه ومن خلال النقاط الأساسية التي جاءت في تصريح برشلونة نلاحظ أن الشراكة تتطلب الإصلاح الاقتصادي وتطبيق مبادئ اقتصاد السوق وخلق مناخ استثماري لجلب الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا:مراحل سير المفاوضات

يرجع تاريخ أول تعامل اقتصادي بين الجزائر والمجموعة الأوروبية إلى سنوات السبعينات حيث كانت الجزائر تمثل أفضل شريك للاتحاد الأوروبي من بين دول الحوض المتوسط وكانت أول المفاوضات سنة 1972، وأما التوقيع الرسمي على اتفاقية التعاون والتي تهدف إلى تطوير المجالين الاقتصادي والاجتماعي فكانت في 26 افريل 1976.

1-**مرحلة التعاون**:لم توقع الجزائر خلال الستينيات اتفاقية التعاون مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعل المغرب وتونس وانتظرت سنة 1976 لتندمج مع البلدان المتوسطية التي عقدت اتفاقات التعاون، رغم أن الجزائر كانت تحتل مركزا خصوصي لدى المجموعة الأوروبية منذ بداية الستينيات،حيث كانت تستفيد من كل التفضيلات الجمركية،لكن بعد هذه الفترة قررت بعض دول المجموعة الأوروبية رفض متابعة منح هذه التفضيلات للجزائر،الشيء الذي أدى بالجزائر إلى فتح باب المفاوضات وكان ذلك سنة 1972 بهدف الوصول إلى اتفاق بين الطرفين في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة،وتجسدت المفاوضات بالوصول إلى الاتفاق النهائي في سنة 1972.

وعموما يمكن تلخيص ما ميز هذه المرحلة من التعاون فيما يلي:[1]

-المبادلات التجارية قدرت بحوالي 190مليون وحدة نقد أوروبي بين 1977-1993.

-التعاون الاقتصادي التقني والمالي حيث تم التعاقد في هذا الإطار على أربعة بروتوكولات وقد سجل المبلغ الإجمالي المخصص بحوالي 854مليون وحدة نقد أوربي بين 1977-1996 أضف إلى كل هذا المساعدات المالية الهامة المقدمة للجزائر خلال التسعينيات وهذا في إطار مساندة برنامج التصحيح الهيكلي.

-التعاون في مجال اليد العاملة وشملت الإجراءات المتخذة مجالات التأمين الاجتماعي والمنح العائلية وعدم التمييز بين العمال.

2-**مرحلة الشراكة**:لقد عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث حظيت بكرسي الملاحظ تجسيدا لنيتها في التوقيع على الاتفاق، وبدأت تسعى دوما إلى تنشيط العلاقات من خلال البعثات الدبلوماسية والبرلمانية، ورغم قدم العلاقات بين الطرفين ومدى اهتمام الطرف الأوروبي بالإمكانيات الاقتصادية والموقع الجيواستراتيجي للجزائر، فان المفاوضات مرت بمراحل صعبة تميزت بالفتور أحيانا والانقطاع أحيانا أخرى، ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول كل مرة أن يتفهم الاتحاد الأوروبي خصوصيات اقتصادها وبنية تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 93% ،فيما شدد الطرف الأوروبي على عدم إمكانية تخصيص اتفاق خاص ومنفرد مع الجزائر،الشيء الذي أدى إلى توقف المفاوضات الثنائية بين الطرفين على مستوى وزراء الخارجية مع بداية 1998،إلا انه وبعد تعليق دام سنة استأنفت مفاوضات الشراكة على مستوى وزراء الخارجية،حيث تم الإعلان عن قرار الاستئناف في 21افريل 1999 من قبل الممثل الفنلندي الذي ترأست بلاده الاتحاد الأوروبي في بيان صادر في بروكسل أين يتواجد المقر الرئيسي للاتحاد.

وبعد عدة جولات، وبالضبط في الجولة الثامنة تخطى المفاوضون عددا من القضايا حيث تم التنازل عن مبدأ خصوصية الاقتصاد الجزائري في حين قبل الطرف الأوروبي إدراج مسألتي مكافحة الإرهاب وحرية تنقل الأشخاص ضمن إطار المفاوضات، وبعد استكمال جولات المفاوضات تم التوقيع على اتفاق الشراكة وكان ذلك في افريل 2002.

3-**مكانة المفاوضات الجزائرية في المفاوضات الاوروعربية**:تتشابه الجزائر من حيث بنية اقتصادها مع باقي الدول العربية مـع وجـود بعض الاختلافات الهامة،فإذا تشابهت كل من تونس والمغرب في البنيـة الاقتـصادية المعتمـدة أساسـا علـى المنتجـات الزراعيـة والغذائية،واعتمادها على موارد القطاع السياحي بما في ذلك الصناعة التقليدية،فان الجزائر تنفـرد باعتمادهـا الـشبه كلـي علـى المحروقات،ولهذا فانه من البديهي أن تكون استراتيجية الاتحاد الأوربي في بناء الشراكة الاورجزائرية تختلف في هيكلها عن الشراكة مـع كل من تونس والمغرب،إلا أن المتتبع لسير المفاوضات مع كل من تونس والمغرب والأردن،يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يمتلـك نموذجـا يطبقه على مختلف الدول العربية خاصة المتوسطية منها.والدليل على ذلك هو اقتراح الشراكة مع مصر وسوريا ولبنان، التي حـتى وان إختلفت في بعض التفاصيل أثناء المفاوضات،تبقى الصيغة العامة التي اقترحها الاتحاد الأوربي لكل دولة عربية هي مقترحات واحدة.كما أن اختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة في كل دولة من الدول العربية المتوسطية مع شـركائها الأوروبـيين، أدى إلى سـرعة إ ـاء المفاوضات مع كل من تونس والمغرب والأردن، لتفتحهم أكثر على العالم من الناحية الاقتصادية وتطبيقهم لبرنـامج إعـادة الهيكلـة والخصخصة، وتباطؤ اندماج الجزائر مع العولمة، وفي هذا ا ال يمكن الإشارة إلى أن(الجزائر وسوريا والعراق وليبيا تظل أبطأ كـثيرا في تقار ا مع دول الاتحاد الأوروبي بسبب السياسة الاقتصادية ودرجة الانفتاح الخجول وتراكمات الاقتصاد الموجه) حيث أن مفاوضات الاتحاد مع الجزائر كانت بطيئة جدا ولم يلتقي الوفدان إلا في جولات قليلة، أضف إلى ذلك الغموض الذي شاب المفاوضـات الـذي أوحى بوجود خلافات جد معقدة كما أن المعلومات حول المفاوضات لم تتسرب بما فيه الكفاية.

ثالثا:قواعد الشراكة الاوروجزائرية

تعيش الجزائر اليوم مرحلة جديدة من خلال التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا نتاج لجهود أربـع سـنوات مـن المفاوضات الصعبة والعسيرة والتي دامت 17جولة انتهت بالتوقيع النهائي بتاريخ 22افريل2002.[2]

1-**الحوار السياسي والتعاون الاجتماعي الأمني**:إن اتفاق الشراكة نص في هذا ا ال على كل المواضيع المتعلقة بالمصالح المشتركة فيما يخص المسائل السياسية والأمنية، كما تضمن الاتفاق عل بند خاص بالعدالة والداخلية وتأسيس مجلس للشراكة وكذا احترام رعايا كل طرف على أراضي الطرف الآخر من خلال ما جاءت به المادة 82 من الاتفاق، وكل الأمور التي تتعلـق بالتأشـيرة وحريـة تنقـل الأشخاص والمعالجة السريعة لإجراءات وتسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة با موعة الأوروبية والتركيز على محاربة الهجرة السرية وهذا ما تنص عليه المادتين 83- 84من الاتفاق، كما تضمنت المادة 86كيفية الوقاية ومحاربة الجريمة المنظمة والأمر يتعلق بالتجـارة الغير مشروعة للمواد الممنوعة أو التي تعرضت للقرصنة أو المبادلات والمعاملات الغير شرعية.وتضمنت المادة 87 مكافحة ومحاربة تبييض الأموال،وهذا نظرا لما ينطوي عليه من أمور خطيرة تمس حتى الأمن والسلم،والتعاون في هذا ا ال يشكل كل ما تتطلبه هذه العملية من دعم إداري وتقني وتبادل المعلومات،وكذا ضرورة محاربة العنصرية وكره الأجانب واللجوء إلى الإجراءات القانونية إذا اقتـضى الأمـر وهذا ما تضمنته المادة 80من الاتفاق.ولعل أهم مادة تم التركيز عليها والتي ظل الطرف الجزائري يلح عليها منذ 1995 هي ضـرورة أدراج نقطة مكافحة الإرهاب والتي خصص لها بند خاص في إطار هذه الاتفاقية.

2-**حرية تداول السلع وتجارة الخدمات**:فيما يخص تداول السلع فان الجزائر والاتحاد ينشئون تدريجيا منطقة حرة للتبادل خلال فتـرة انتقالية مدها 12سنة كحد أقصى من تاريخ دخول السير الفعال لهذا الاتفاق حسب شروط معينة ومطابقة مع تنظيمات الاتفاق العـام حول التعريفة الجمركية والتجارة 1994 واتفاقيات أخرى لمختلف الجوانب حول تجارة السلع الملحقة للاتفاق المقيم لمنظمـة العالميـة للتجارة.أما فيما يخص تجارة الخدمات فان اتفاق الشراكة ركز على عدة نقاط منها:أن الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء يمددون للجزائر المعاهدة التي هم ملزمون ا في إطار الاتفاق العام حول تجارة الخدمات المسمى(AGCS) ،كما يمنحون للمونيين للخدمات الجزائريين معاملة مماثلة لغيرهم من الممونين لنفس الخدمات.إضافة إلى تسهيل شروط تأسيس المؤسسات وتخفيف الشروط التي كانت قائمة قبـل الاتفاق.

3-**المدفوعات ورؤوس الأموال والتنافس**:في إطار الاتفاق العام حول هذه ا الات تم إقرار نقاط هامة نلخصها فيما يلي:[3]

-يضمن كلا من الاتحاد والجزائر، منذ دخول هذه الاتفاقية حيز التطبيق حرية تداول رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر بالجزائر طبقا للتشريعات السارية المفعول كما تتشاور الأطراف وتتعاون للقيام بضبط الشروط الضرورية من اجل تسهيل تداول رؤوس الأموال بين الاتحاد والجزائر تدريجيا ووصولا إلى التحرر الكلي.

-تلغى المبادلات بين الجزائر ودول الاتحاد في حالة اتفاق بين المؤسسات دف منع أو تحريف التنافس، وكذلك في حالـة الاسـتغلال المفرط لموقف مسيطر من طرف مؤسسة أو عدة مؤسسات على كامل الإقليم أو جزء مهم من الإقليم سواء كان في الجزائـر أو دول الاتحاد.

-تقوم الأطراف بالتعاون الإداري دف إنشاء تشريعات خاصة بمجال التنافس وتبادل المعلومات في الحدود المسموحة في السر المهـني والسر العملي حسب الطرق المثبتة في الاتفاق.

-تطبيق دول الاتحاد والجزائر ودون ضرر العهود المأخوذة من المنظمة العالمية للتجارة.

-فيما يخص المؤسسات العمومية والمؤسسات التي منحت لها حقوق خاصة أو مانعة فلجنة الجمعية وابتدأ من السنة الخامسة للسير الفعلي للاتفاق لن تأخذ أي إجراءات تؤدي إلى اضطراب التبادل بين الاتحاد والجزائر في إطار معاكس لفائدة الأطراف وهذه التنظيمات ليست حاجز للتنفيذ الفعلي للأعمال الخاصة المحددة لهذه المؤسسات.

-تضمن للأطراف حماية مطابقة وحقيقية لحقوق الملكية الفكرية، والصناعية والتجارية وفقا لأعلى المعايير الدولية،بما في ذلك الفتـرات الحقيقية لتقدير مثل هذه الحقوق.

4-**التعاون الاقتصادي:**يشمل التعاون الاقتصادي جميع القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، ويرتكز على عدة مبادئي أهمها الحوار الاقتصادي المنظم، وكذلك تبادل المعلومات والخبرات والتكوين والمساعدة التقنية والإدارية والقانونية.

-**أهداف وشروط التعاون الاقتصادي**:تتعهد الأطراف لتقوية التعاون الاقتصادي لمصلحتهم المتبادلة وفي روح الشراكة التي يوحي لهـا الاتفاق والذي يرمي لمساندة مهمة الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستمرة،ويكمن هذا التعاون في إطار ذو أهـداف محددة في تصريحات برشلونة ويتحقق هذا التعاون عن طريق التحاور الاقتصادي المنتظم بين الطرفين والذي يشمل كل ا الات السياسية للاقتصاد الكلي وتبادل المعلومات ونشاطات الاتصال والتكوين وبعث نشاطات لمساندة الشراكة والاستثمار مـن طـرف المتعـاملين خصوصا الخواص وكذا برامج التخصيص ويطبق هذا التعاون بصفة امتيازية في مجال النشاطات التي تعاني مضايقات وصعوبات داخليـة أو النشاطات المتخلفة عن عملية تحرير كل الاقتصاد،وبالخصوص تحرير التبادل بين الجزائر ودول الاتحاد،كما يعطي التعـاون الأولويـة للقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري ونظيره الأوربي.

-**التعاون** في **ا ال الصناعي والاستثماري والجمركي**:يمكن تلخيص مضمون الاتفاق فيما يخص أهداف التعاون في ا ال الصناعي فيما يلي:

-مساندة النشاطات الهادفة لحماية الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.

-تشجيع التعاون المباشر بين المتعاملين الاقتصاديين لكل الأطراف، بما فيه دخول المتعاملين الجزائريين في إطار شبكات مشتركة لتقارب بين المؤسسات أو بين شبكات التعاون اللامركزية.

-تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيل الموارد البشرية والقوى الصناعية للجزائر عبر الاسـتغلال الامثـل لـسياسات الإبداع والبحث والتطوير والتطور التكنولوجي ومساندة برنامج إعادة هيكلة القطاع الصناعي والمساهمة في تطوير تـصدير المنتجـات المصنعة الجزائرية.

كما يهدف التعاون إلى خلق جو ملائم لتدفق الاستثمارات ويتحقق ذلك عن طريق إنشاء إجراءات متناسـقة ومبـسطة للاسـتثمار المشترك، وإجراءات التعريف والإعلام حول فرص الاستثمار، وإنشاء إطار قانوني ملائم للاستثمار والوصول إلى إبرام إتفاقيات حـول الاستثمار، والاتفاقيات المخصصة لتجنب الالتزام المزدوج، وكذا المساندة التقنية لأعمال الترقية وضمان الاستثمارات الأجنبية والوطنية.

ويسعى التعاون في ا ال الجمركي إلى ضمان التبادل الحر الذي يعطي الأولوية لتسهيل المراقبة والإجراءات الجمركية وتطبيـق وثيقـة إدارية وحيدة متجانسة مع التي بحوزة دول الاتحاد وكذلك إمكانية إنشاء ربط بين أنظمة العبور الخاصة بالاتحاد والخاصة بالجزائر.

3-**التعاون** في **قطاع الخدمات**:فيما يخص قطاع الخدمات فان اتفاق الشراكة ركز على التعاون في ا ال العلمي؛ دف تشجيع إنشاء علاقات دائمة في شبكات التعاون اللامركزية وترقية الطاقات الخاصة بالتكوين والبحث،كما يهدف التعاون إلى تقوية قدرات البحـث في الجزائر و الحث على الإبداع التكنولوجي وتحويل التكنولوجيات الحديثة والقيام بمشاريع البحث وتشجيع النشاطات الهادفة إلى خلق التكامل الجهوي.إضافة إلى التعاون في مجال الإعلام والاتصال دف إقامة حوار حول مختلف مظاهر الإعلام بما فيها السياسات المتبعـة وتبادل المعلومات والإعانة التقنية،فيما يخص التنظيم والتعديل واختبارات المصادقة والمطابقة في ميدان تكنولوجيا الإعـلام والاتـصال وتوسيع التقنيات الحديثة،وإقامة مشاريع مشتركة في البحث وفتح ا ال أمام المنظمات الجزائرية للمشاركة في مشاريع نموذجية وبرامج أوروبية،كما اتسع مجال التعاون إلى الخدمات المالية والسياحية دف تحسين وتطوير الخدمات المالية والتي ستترجم بتبـادل المعلومـات حول التنظيمات والتطبيقات المالية،ودعم برامج إصلاح الأنظمة البنكية والمالية بالجزائر.كما يرمي التعاون إلى تبادل المعلومات حـول تدفق وسياسات السياحة المعدنية والصناعة التقليدية وتشديد نشاطات التكوين في التسيير وإدارة الفندقة وكذا تكوين المهن الـسياحية والصناعات التقليدية والحث على التبادل التجريبي لضمان التطور المتوازن والمستمر للسياحة مع تشجيع سياحة الشباب ومساندة الجزائر في إبراز قدرا ا السياحية وتحسين صورة منتجا ا السياحة وأخيرا مساندة خصخصة القطاع السياحي.

القسم الثاني:تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة

أولا:المالية الجزائرية الأوروبية FINALEP(financière algéro- européenne de participation)

تعد شركة FINALEP أول تجربة في مجال رأس مال الاستثمار أو رأس مال المخاطرة [4] وهي عبارة عن شركة مالية تخضع للقـانون الجزائري مختصة في رأسمال المساهمة أنشئت في عام 1991 على شكل شركة ذات أسهم.

دف شركة **FINALEP** إلى ترقية الشراكة الأوروبية الجزائرية وخلق مؤسسات متوسطة وصغيرة تخضع للقانون الجزائري،تمارس نشاطا ا في ا ال الإنتاجي، وتجمع متعاملين جزائريين وأوروبيين وهذا بالتدخل في إنجاز دراسات ذات مردودية وخوصصة المؤسسات

العمومية والبحث عن مصادر تمويل المشاريع ودعم تأسيس وتنمية المؤسسات وتقديم دراسات تقنية اقتصادية ووضع قروض على شكل حسابات جارية للمساهمة وسندات قابلة للتحويل أو قروض المساهمة.
تخضع هذه الشركة لحكم داخلي خاص يضمن تغطية وتوزيع الأخطار، وتقتطع الشركة مساهمات أقلية بمعدل 20% في رأس مال الاجتماعي للمؤسسات وتلجاء الشركة إلى بيع حصصها المقتطعة مع مرور الوقت.
وتجدر الإشارة إلى أن بداية المشروع تعود إلى التسعينيات حيث أقدمت السلطات الجزائرية بواسطة بنك الجزائر ووزارة المالية على دعوة البنك الأوربي للاستثمار BEI والوكالة الفرنسية للتنميةAFD والصندوق الألماني للتعاون DEG لتقديم دعم لتنمية الاستثمار في الجزائر ودراسة إمكانية خلق شركة مالية مختلطة دف لترقية وانشأ مؤسسات تجمع بين متعاملين جزائريين وأوروبيين.
الاجتماعات المتتالية التي انعقدت كللت بإمضاء اتفاقية مشتركة بتاريخ 1990/11/15 والتي انجر عنها تأسيس FINALEP يوم 1991/04/30 ولدى إنشائها كان راس مالها الاجتماعي يقدر ب 73.750.000دج يتوزع على الشكل التالي:-بنك التنمية المحلية BDL بنسبة 40%-القرض الشعبي الجزائري cpa بنسبة 20%.-الوكالة الفرنسية للتنمية AFD بنسبة 40%.
وقد تم الاتفاق على إعطاء الشركة صبغة قانونية في انتظار تجسيد انضمام البنك الأوربي للاستثمار ليصل في سنة 2002 إلى 159.750.000دج يحوز عليه كل من:[5]
-بنك التنمية المحلية BDL بنسبة 40%.-الوكالة الفرنسية للتنمية AFD بنسبة 28.74%.
-القرض الشعبي الجزائري CPA بنسبة 20%.-البنك الأوربي للاستثمار BEI بنسبة 11.26%.
وتعمل شركة FINALEP على استلام ودراسة الملف من طرف المكلف بالأعمال وفي حالة قبول الملف يتم تقديمه للجنة التنفيذية لمعاينته ثم لس الإدارة بعد رفع كل التحفظات والملاحظات وإذا قرر مجلس إدارة FINALEP المساهمة في المشروع تقوم هاته الأخيرة بإمضاء القانون الأساسي والموافقة على ميثاق المساهمين الذي يحدد توزيع رأس المال والتنظيم وتعيين أعضاء الإدارة وطريقة خروج FINALEP من الشركة المستثمر فيها. وتختلف طريقة تمويل FINALEP بالمقارنة مع البنوك الجزائرية فهذه الأخيرة تتدخل بصفتها مقرض للأموال بينما FINALEP تتصرف بصفتها شريك حقيقي، وفيما يخص طريق خروجها والسعر التنازلي أو البيعي لأسهمها فقد تم ما بين 05و10سنوات وبالنسبة لشروط الخروج فيتم تدوينها في ميثاق المساهمين، بحيث يحدد الأطراف التي يمكن التنازل لها، مدة مساهمة FINALEP في الشركة وسعر التنازل أو عملية التنازل وقد تتم عملية الخروج كلية أو جزئية.
وبعد تجربة 15سنة يمكن لFINALEP من الوهلة الأولى اخذ قرار بقبول تمويل المشروع من عدمه بمجرد حدوث اللقاء مع صاحب المشروع وبصفة عامة ينصب اهتمامها على المشاريع التي تتميز ب:الكفاءات والمهارات التي يقدمها صاحب المشروع،التمويل الذاتي بنسبة 30% من القيمة الإجمالية للمشروع والتي يقدمها صاحبه،تكون الطلبات المتزايدة في السوق للمنتجات التي يوفرها المشروع،تكون نسبة المردودية عالية،ومن جهة أخرى تحدد بعض معايير اختيار المشروعات ،كجودة الهياكل القاعدية والتكنولوجية المستخدمة.
ثانيا: نشاطات المالية الجزائرية الأوروبية:بدء نشاط FINALEP الفعلي في الجزائر سنة 1992، ولم يكن المحيط الاقتصادي آنذاك مناسبا وملائما بالنسبة لتطوير نشاطا ا نظرا لتدهور الوضعية الأمنية وانعدام التكوين عند التأطير، ومشكلات الهيكلة والتسيير ونسبة التضخم العالية التي انعكست سلبا على نسبة الفوائد البنكية التي تعيق حركة التنمية ولكن منذ سنة 1997 تغير المحيط الاقتصادي الداخلي والخارجي وعرف تحسنا ملحوظا، فعلى المستوى السياسي تحسنت الوضعية الأمنية وعلى المستوى الاقتصادي تم تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية وانخفاض نسبة التضخم ونسبة الفوائد البنكية،وفي المحيط الداخلي ل FINALEP تم تكوين إطارا ا وتم هيكلة المؤسسة بشكل مناسب مع التحكم في طريقة التسيير واكتساب احترافية تمكنها من اخذ القرار التمويلي بسرعة،هاته العوامل أدت إلى إقناع المستثمرين الأوربيين بالعودة إلى الجزائر للاستثمار وهذا ما تحقق ميدانيا بحيث أن 70% من مجمل استثمارات FINALEP تعد شركات أوروبية جزائرية تساهمية نذكر أبرزها فيما يلي:[6]
1-الشركة الجزائرية الأوروبية للأدوية والأجهزة الطبية "somedial" هي شركة مختلطة بين مجمع "SAIDAL" وهيئة أوروبية تضم عدة مخابر أوروبية مثل((shering-plough-bouchara) وقد تم إبرام عقد في 1998/09/17، عرف هذا المشروع سرعة كبيرة في الإنجاز واحتراما لمواعيده،بحيث انه اعتبر أول مشروع مشترك بدأ في الإنتاج الفعلي في ماي 2001 مقرها بوادي السمار الجزائر العاصمة وتتخصص في إنتاج حبوب منع الحمل (les contraceptifs) وقد تم توسيع النشاطات بعد يئة الجزء الثاني من المصنع والتي ستخصص لإنتاج أنواع أخرى من الدواء وخاصة (actifed).
والجدول التالي يبين نشاطات الشراكة بين صيدال وا موعة الصيدلانية الأوروبية
الجدول رقم(1):الشراكة الجزائرية الأوروبية للأدوية والأجهزة الطبية
(saidal-groupement pharmacetique européen)

نوع المعلومات	التفصيل
تاريخ العقد	1998/09/17
الاسم التجاري	somedial

اطراف المشروع	Saidal-GPE[7]
المساهمات	FINALEP-18.4%+GPE-63.1%+SAIDAL-18.5%
قدرة الإنتاج	27مليون وحدة مبيعات
مناصب الشغل	120منصب شغل
رقم الأعمال	2944000دج(خلال السنوات الثلاثة الأولى)
المؤشرات المالية	-مؤشر المردودية الداخلية 24.15%-الناتج الصافي: 270000دج -مدة الاسترجاع:7سنوات-عتبة المردودية:21%
تاريخ انطلاق الاستغلال	-الثلاثي الأول 2001
حالة المشروع	انطلاق الإنتاج 2001

2-الشراكة الجزائرية اليونانية لزراعة التبغ"ATLAS TOBACCO-SPA" تأسست سنة 1995 في ولاية تيبازة.

3-شركة صناعات المركبات الصناعية الغذائية"CEMI" التي بدأت النشاط في افريل 2000، تصنع مطمورات للتخزين وقطع خاصة بالمطاحن، مقرها في عنابة وهي شركة جزائرية -فرنسية –ألمانية.

4-الشركة المتوسطية للعمران وهي شركة جزائرية-فرنسية،للإنشاء والإنتاج العقاري،أنشأت في افريل 2000 لتنطلق في النشاط في افريل 2001.

5-الشركة الجزائرية الفرنسية لصناعة الأجهزة الالكترونية "EIS" تأسست في 1991 تنتج تجهيزات كهربائية الكترونية كالمحولات الكهربائية والمكيفات والمشحنات(CHARGEURS) توقفت عن النشاط لتعود سنة 1999 بواسطة دعم رأس مال التنمية finalep.

6-مشتلة (RICHTER) بعين تموشنت وهي شركة جزائرية فرنسية، تأسست في 2000 لإنتاج الكروم.

7-شركة "RECTA-FONDRIE" لصناعة البرونز مقرها بحسين داي نتجت عن شراكة بين RECTA INDUSTRIEوهو خاص جزائري وشريك فرنسي متخصص في صناعة المضخات، بدأت نشاطها في افريل 2001.

8-الشركة الجزائرية الفرنسية لصناعة اللوحات الشمسية الفوتوفلتائية(TECHNOLOLAR système photo voltatique)، انطلقت في النشاطات في 1996 بضواحي العاصمة.

9-شركة الصناعات الغذائية "soyamin" وهي شركة جزائرية فرنسية لإنتاج الياغورت وبعض المشروبات باستخدام حليب الصويا soja.

10-شركة تحويل المعادن "métal moda création" وهي شركة جزائرية إيطالية لصناعة لواحق وإكسسوارات دباغة الجلود.

إضافة إلى ما سبق ومنذ عام 1998 تعد finalep وسيطا معتمدا للجزائر في إطار برنامج PARTNERS EUROPEIN COMMUNITY INVESTMENT **(ECIP)** أو الجماعة الأوروبية لاستثمار الشركاء، ويخص الأمر أداة مالية مخصصة لتشجيع عملية انشأ مؤسسات جزائرية مع شركاء أوروبيين كما تقدم الوحدة الأوروبية تمويل ومساعدة مالية مكيفة مع كل مراحل المشروع؛ من التعريف بالمشروع المقترن ودراسة قابلية التنفيذ للمشروع وكذا التكوين والإعانة التقنية.وقد كلفت finalep بوضع التمويلات لصالح المؤسسات الجزائرية الأوروبية المقترنة،حيث تتجه النظرة المستقبلية للسلطات الأوروبية نحو تطوير رأس مال الاستثمار كأداة تمويل للشراكة الاوروجزائرية،وتعكف السلطات الجزائرية و الأوروبية في التفكير في خلق عدة شركات مختصة في رأس مال الاستثمار أو رأس مال المخاطرة.

ثانيا:الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) AGENCE FRANCAISE DE DEVLOPPEMENT

الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) هي مؤسسة مالية متخصصة في المساعدة على التطور تمثل بالنسبة للسلطات العمومية الفرنسية محور وقوام الشراكة والتعاون الثنائي، تتدخل الوكالة في إفريقيا الوسطى وغرب إفريقيا وشمالها، وحوض المتوسط، جنوب شرق أسيا، المحيط الهادي، المحيط الهندي وجزر الكراييب.وهي مؤسسة عمومية فرنسية ذات طابع صناعي تجاري (EPIC) تخضع للقانون المصرفي الفرنسي والأوروبي.وهي ممثلة في الجزائر من 1967 حتى 1991 وكانت نشاطا ا ممولة من موارد الحكومة الفرنسية ممنوحة في شكل اتفاقيات بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية.ومنذ 1991 رخص مع الوكالة الفرنسية للتنمية بالتدخل في المغرب العربي بناءا على مواردها وبإجراءا ا الخاصة وهذا بمنح قروض سواء للمستفدين في القطاع العمومي بواسطة **(AFD) أو للقطاع** الخاص بواسطة فرعها PROPARCO.[8]

1-**مجالات تدخل (AFD)**:تمويل المشاريع بواسطتها يخص العناصر التالية:

-تسهيل تمويل الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة.

-المساهمة في ترميم السكنات بتمويل من وزارة السكن والعمران وهذا بإعادة يئة الأحياء المتضررة من زلزال 21ماي 2003 بمساهمة البنك العالمي.

-ضمان على المدى المتوسط تزويد العاصمة بالماء بتمويل هياكل التحويل بين السدود وشبكة المياه الصالحة للشرب وهذا بمساهمة البنك الأوروبي للاستثمار .BEI.

2-**نشاطات (AFD):**شهدت سنة 1999 عودة **(AFD)** إلى النشاط بالجزائر وخلال الفترة من 1999-2002 تم تمويل خمسة مشاريع بموافقة لجنة المتابعة للوكالة تمثل ما قيمته 111.5مليون اورو، منها 110مليون اورو لتمويل أربع مشاريع للتنمية على شكل قروض بالتزام و1.5مليون اورو كإعانة لإقامة دراسات تحضيرية لالتزاما ا،والأرقام الممثلة للفترة ما بين 1997-2002 هي كمايلي:

جدول رقم(2):الأرقام الممثلة لالتزامات أل**(AFD)** في **الفترة 1997-2002**

السنة	القيمة بالمليون اورو
1997	11.4
1998	-
1999	15
2000	26.5
2001	30
2002	40

أما المبالغ السنوية المنفقة من طرف **(AFD)** وصلت ما قيمته 3.1مليون اورو سنة 1999 و4.4مليون اورو سنة 2000 و6.4مليون اورو سنة 2001 و9.9مليون اورو سنة 2002.حيث نلاحظ تباين بين الالتزامات والنفقات الفعلية.

أما فيما يخص نشاطات التكوين فقد وضعت **(AFD)**ما يسمى بمركز الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية (CEFEB)[9] تحت تصرف الشركاء وبطلب من السلطات أو التنظيمات والمؤسسات الشريكة حيث يقوم بتنظيم ندوات لصالح الإطارات التي تحوز على تجربة مهنية وتتطلع إلى تعميق معارفها في الميادين الاقتصادية والمالية وقد وصل عدد المتربصين الجزائريين لدى المركز أكثر من 135متربص.

و دف الوكالة الفرنسية للتنمية الى:[10]

-دعم السياسات الهيكلية القطاعية للدولة بالمساهمات بالخبرة والمساعدة التقنية بالإضافة إلى موارد تمويل الاستثمارات وتقترح **(AFD)** تدخلا ا في بعض القطاعات وهذا لتفادي تبعثر الجهود والحصول على اثر ملموس للسياسات المطبقة.

-ترقية وتطوير القطاع الخاص لتحضيره لمرحلة انفتاح السوق ولهذا تختبر الوكالة الفرنسية للتنمية مختلف التوجهات الممكنة من منح قروض للبنوك الى تعبئة الادخار المحلي لتمويل القطاع على المدى الطويل وتحسين مساهمات القطاع البنكي.

2-ال (AFD) **والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية منحت الوكالة الفرنسية للتنمية قرضا بقيمة 15مليون اورو للقرض الشعبي الجزائري يمتد من 1999الى2003 ،والجدول الموالي يوضح النتائج المحققة من خلال هذا القرض الذي ساهم في تمويل 7مشاريع منها 3 تنتمي إلى قطاع الزراعة الغذائية و4لفائدة الأشغال العمومية.

الجدول رقم(3):اثر الشراكة بين **(AFD)** و القرض الشعبي الجزائري

المبلغ بآلاف الدنانير(1000دج)

القطاع الاقتصادي	مناصب الشغل الدائمة	رقم الأعمال السنوي	القيمة المضافة للسنة	الربح الصافي للسنة
الزراعة الغذائية(3مشاريع)	123	1553130	399457	134917
النسبة من مجموع الاستثمار		%51	%37	%12
الأشغال العمومية(4مشاريع)	235	1311364	764094	240398
النسبة من مجموع الاستثمار		%49	%39	%13

Source:premier bilan économique du projet de ligne de crédit PME de l'AFD au CPA.

ونركز هنا على اثر الشراكة من خلال أربعة نقاط وهي:مناصب الشغل-رقم الأعمال-القيمة المضافة –والربح الصافي.فمن خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية سمح بخلق 235منصب شغل بينما لم يتجاوز ال123 منصب في قطاع الزراعة الغذائية ليصل العدد الإجمالي إلى 358 منصب هذا ما سمح بخلق قيمة مضافة سنوية قدرت ب 1.163.551دج ساهم فيه قطاع الزراعة الغذائية ب 399457دج،بينما كان نصيب الأشغال العمومية اكبر ووصل إلى 764096دج وهذا بفضل رقم أعمال سنوي وصل في مجموعه إلى 2864494دج وربح صافي سنوي قدر ب 375315دج.وتجدر الإشارة إلى أن وكالة **AFD** منحت قرضا آخر بقيمة 40مليون اورو لدى القرض الشعبي الجزائري منذ جوان 2003.

ثالثا:البنك الإيطالي MEDIO CREDITO CENTRAL

تقوم ايطاليا منذ 1991 بتمويل مشاريع شراكة من قبل بنك عمومي يدعى **MEDIO CREDITO CENTRAL** حيث يوجد خط قرض بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والبنك الإيطالي بموجب القانون 2000/97 المؤرخ في 2000/01/13 يسمح البنك الإيطالي بمنح قرض لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية بمبلغ 52.500.000.000 ليرة إيطالية (27113987.20اورو) وذلك بالشروط التالية:

- مدة التمويل تتراوح ما بين 5الى 7سنوات.
- يخص هذا القرض تمويل السلع والخدمات لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ماعدا العمومية منها.
- تكون عملية التسديد بالا ورو.

ويهدف هذا الاتفاق إلى:[11]

- الحيازة على التجهيزات الإيطالية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- التحويل التكنولوجي-التكوين والمساعدة التقنية.

يمول هذا القرض 35 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة 80الى 90% من المشاريع الممولة هي في مرحلة الإنتاج والباقي سجل انطلاقا ا مؤخرا وقد سمح بخلق حوالي 1000منصب شغل.

والجدول التالي يوضح استعمال خط القرض MEDIO CREDITO CENTRAL بحسب قطاع النشاط، نوع المشروع، الحصة المالية، موقع المشروع، وعدد مناصب الشغل وقد استفاد من التمويل 10مشاريع سنة 2002 ،و23مشروع سنة 2003 ،مشروعين سنة 2004 .وما يلاحظ أن المشاريع متنوعة وعبر مختلف ولايات الوطن إلا أن ما يبين فعلا اثر الشراكة هو مناصب الشغل حيث وصلت إلى 998منصب شغل مصرح ا وكان النصيب الأوفر للصناعة ب456 منصب تليه الزراعة الصناعية 449 فالزراعة ب93منصب شغل.

وبالنسبة للبرتغال فقد جندت خط قرض بمبلغ 10مليون دولار أمريكي بسعر فائدة مميز لتمويل المستثمرين البرتغاليين الذين يريدون القيام بالاستثمارات المباشرة في الجزائر لكن هذا الخط لم يستعمل نظرا لعدم قيام أي مستثمر برتغالي بالاستثمار في الجزائر.

الجدول رقم(4):استعمال خط القرض MEDIO-CREDITO[2]

السنة	قطاع النشاط	نوع المشروع	الولاية	الحصيلة المالية	العدد	مناصب الشغل
2003	الزراعة	تربية الطيور	عنابة	1453171,32	1	20
2002		تربية الطيور	بجاية	182711,00	1	5
2002		علف الماشية	أم البواقي	512628,00	1	14
2002		علف الماشية	الجزائر	568231,70	1	22
2003		تربية الطيور	مستغانم	97675,00	1	16
2002		تربية الطيور	البويرة	175740,00	1	2
2002		علف الماشية	باتنة	478744,00	1	14
مجموع الزراعة				3468931,02	7	93
2002	الزراعة الصناعية	ملبنة	تبسة	935000,00	1	22
2002		صناعة العجائن	وهران	395518,00	1	22
2003		ملبنة	عنابة	95000,00	1	69
2003		مطحنة	بسكرة	1131784,00	1	68
2002		معصرة	البويرة	157000,00	1	68
2003		مطمورة	قسنطينة	1698840,00	1	20
2003		مثلجات	بجاية	631300,00	1	19
2002		مطحنة	تبسة	536733,40	1	36
2003		مثلجات	الجزائر	2520000,00	1	-
2003		مشروبات	البليدة	6888010,00	1	32
2003		ملبنة	تيارت	120500,00	1	8
2003		ملبنة	قسنطينة	470499,00	1	20
2003		مطحنة	بجاية	293107,00	1	47
2003		صناعة العجائن	برج	52000,00	1	-

			بوعريريج			
2003		تربية الطيور	المدية	737000,00	1	-
2003		صناعة العجائن	برج بوعريريج	101300,00	1	25
2004		تحميص القهوة	الجزائر	280000,00	1	-
مجموع الزراعة الصناعية				11698591,40	17	449
2003		صناعة الخزف	الجزائر	3990000,00	1	70
2003		مواد التجميل	الجزائر	1805000,00	1	47
2004		صناعة الآجر	تيزي وزو	1096000,00	1	-
2003		صناعة أنابيب من نوع PVC	الاغواط	600000,00	1	34
2002		تعبئة قارورات غاز البوتان	خنشلة	1064417,77	1	51
2003		صناعة الرخام	تلمسان	1048910,00	1	45
2003		تعبيد الطرقات	الجزائر	723040,00	1	13
2003		طرز الملابس	وهران	341000,00	1	22
2002	الصناعة	صناعة الرخام الجزائر	الجزائر	663000,00	1	25
2003		تجهيزات طبية	الجزائر	250000,00	1	128
مجموع الصناعة				11225653.97	11	307
مجموع خط القرض **MEDIO CREDITO**				27113176.39	35	998

المصدر: وثائق خاصة بمديرية العلاقات الدولية ،مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائر.

القسم الثالث: الدعم التقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: برنامج اللجنة الأوروبية MEDA

قصد إنجاح مسار الشراكة الاورومتوسطية بأبعادها الثلاثة السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية الشريكة والاتحاد الأوروبي، فقد تم توسيع نطاق التعاون بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج الذي عوض البروتوكولات السابقة.[12] لقد تعاهدت الجمعية الأوروبية بوضع هذا البرنامج بهدف تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح بتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق.

1 - **أهداف البرنامج**: يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بهدف المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وعلى هذا يرتكز برنامج الدعم في ثلاثة محاور:[13]

أ- تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ينتظر من البرنامج تنفيذ إجراءات تغطي أولا التشخيص والتموضع الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير: الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات، التسويق، الإجراءات التسويقية والنشاط التجاري، قوة البيع، التوزيع والتصدير، الموارد البشرية، التكوين، نظم المعلومات والاتصالات، النوعية والصيانة وغيرها من الأمور، فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دورات تكوين مناسبة وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية لمساعدتها على التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.

ب- دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من اجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها، وهذا لن يكون إلا بتشخيص وتأهيل الوظائف المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في إطار تلبية حاجيات وانشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات وذلك بدعم: هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل المتخصصين في الفضاءات الوسيطية، معاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات، المعاهد العمومية والإدارات المركزية.

2 - **توجهات البرنامج**: يستفيد من البرنامج كل من:

- الأعوان الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقصد بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالإنتاج الصناعي والتي تمارس نشاطاتها في القطاعات التالية: - المواد الغذائية والفلاحية - الصناعات الغذائية - الصيدلة والصناعات الكيميائية - مواد البناء - السلع المصنعة -

الصناعات الميكانيكية-صناعة الأحذية والجلود-الصناعة الالكترونية-الصناعات النسيجية وصناعة الألبسة.ويستثنى منه قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات.

-الهيئات المالية والمشرفين الخواص"sfs":تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين الخواص الذين يهدفون إلى خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وباستخدام أدوات جديدة مثل قرض الإيجار(leasing) ورؤوس المال ذات المخاطرة(le capital-risque)، أو كل أداة اختيارية للقرض البنكي الموجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسة"OA":يدمج هذا البرنامج كل الوحدات العمومية والخاصة التي لها القدرة على الترقية والتأطير والمساندة تحت الأشكال التالية:-أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي-الادرات المركزية الاقتصادية-الهيئات العمومية لخدمة المؤسسات-غرف التجارة والصناعة-بورصة المناولة والشراكة-جمعيات أرباب العمل-مراكز ومعاهد التكوين-ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية.

-التنظيمات العمومية للتأطير:مثل وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-طبيعة التدخلات:يتدخل البرنامج بطلب من المستفيد في شكل حصري للتمويل ب 80% من تكلفة التدخلات:[14]-المساعدة التقنية من اجل وضع الحلول واستخدام الوسائل المقررة لصالح المستفدين-تكوين مؤهل، تأهيل تقني إضافي، تكوين متخصص وتكوين المكونين لصالح المستفدين-تدخل على مستوى التجهيزات وتطبيقات المعلوماتية موجه لإنشاء مؤسسات مالية متخصصة.وعليه فالبرنامج لا يتدخل على شكل مساعدات في رأس المال أو تمويل التجهيزات والمعدات ،لوازم الترخيص أو تسريحات أخرى للاستغلال.

4-شروط الاستفادة من البرنامج:فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تتوفر على الشروط التالية؛

-الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التي أشار إليها البرنامج-أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل-عدد العمال ما بين 10-250 عامل-حفظ على الأقل 60% من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية-أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة(حددت المساهمة الجبائية ب100000دج)-أن يكون منخرط في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة-الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي(80% الباقي يمول من طرف الاتحاد الأوروبي).

فيما يخص الهيئات المالية المشرفة على المشاريع؛ -تقديم مشروع كامل لإنشاء شركة مالية-المطابقة مع التشريعات والتنظيمات السارية المفعول-أن يكون منظم على الصعيد الجبائي والاجتماعي-الالتزام بدفع 20% من التكلفة الكلية.

فيما يخص هيئات وأجهزة الدعم؛-تقديم المشروع الموجه لتحسين دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل دعم قانوني،تجاري،إداري،نقابي أو متخصص.-تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية وغير سوقية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-تحسين العرض بتنويع التكوين وتحسين العرض الخاص بالنوعية وتنويع المعلومة-الالتزام بالتشريعات والتنظيمات السارية المفعول-الالتزام بدفع مشاركة 20%من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة.*

5-**وسائل ومدة الدفع**:يملك البرنامج هيكل تنفيذي تقني وإداري مكلف باستخدام إجراءات وتنظيمات اتفاق التمويل النوعي الممضى بين الجزائر واللجنة الأوروبية المختصة والتي تدعىUGP[15]،وتدخل هذه اللجنة يكون على مستوى كامل التراب الوطني بالإضافة إلى 12 ملحقة إقليمية تسهر على تحقيق بعض المهام كالإعلام والتكوين لفائدة المؤسسات.وتلعب أل UGP دور مركز الدعم لخبرائها،كما تقدم الدعم أيضا للمستفيدين من البرنامج وهذا بتحضير مخطط عملي إجمالي(POG) يغطي فترة 5سنوات ومخططات عملية سنوية (POA) في نهاية كل سنة من النشاط بالإضافة إلى تقارير النشاطات الأخرى تقدم إلى الهيئات الرقابية والسلطات الوزارية:[16]

وتقدر الميزانية المقدرة لتنفيذ البرنامج على مدى 5سنوات والمهيكلة على النحو التالي:66.445مليون اورو منها:57مليون اورو باسم الاتحاد الأوروبي أي حوالي 4.657 مليار دج،والمبلغ المتبقى على عاتق الخزينة العمومية الجزائرية .وقد منحت اللجنة الأوروبية في الجزائر الإشارة الخضراء لبرنامج MEDA.[17]

6-طرق التدخل:يستفيد من البرنامج كل من يستوفي الشروط المشار إليها سابقا وذلك بعد الاتصال بمقر ال UGP والقيام بزيارة ميدانية للمستفيد تكون مبرمجة وبطلب من هذه الأخيرة وذلك من اجل تحديد التدخلات المنتظرة؛ويقدم تقييم بالأرقام لتكلفة الإجراءات المتوقعة والمطلوبة من طرف المستفيد،ويتم وضع شروط مرجعية للإجراءات المطلوبة والمصادق عليها من طرف المستفيد،ويتم دراسة ملف طلب التدخل من طرف اللجنة وبعد الموافقة يوجه إلى مكاتب الاستشارة الأوروبية وذلك قصد تقييم عروض خدمات ملائمة للشروط المرجعية،ثم تقوم اللجنة بحفظ أحسن عرض واستقبال الخبراء من اجل الشروع في عرض الالتزام.

7-النتائج المترقبة: يرتقب تحقيق مجموعة من النتائج من خلال تنفيذ برنامج MEDA كمايلي:

-تحسين القدرة التنافسية لحوالي 3000مؤسسة صغيرة ومتوسطة وخاصة السماح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق وهذا من خلال 80مشروع نموذجي (projets pilotes) و75 مشروع مشترك(projets conjoints) مقترحة من طرف هيئات الدعم و/أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تحسين المعلومات المهنية لمدراء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص من خلال 25مشروع.

-تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بدعم إنشاء 14شركة مالية متخصصة(sfs) -المساعدة على انطلاق 8شركات مالية متخصصة ومتابعة 5منها والمساهمة في المحفظة المالية ل3شركات مالية متخصصة.
-تحسين المحيط المؤسسي(المقاولاتي) لدعم المؤسسات والتنظيمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
-تأهيل أنظمة جديدة للدعم تتولى تقديم خدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
-توفير شبكة وطنية للإعلام والخدمة العمومية والخاصة في جانب التسيير وبث المعلومات الاقتصادية المالية والتقنية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
وبالنسبة للنتائج المحققة فقد ذكر المكلف بعملية تأهيل المؤسسات الخاصة في برنامج الدعم التنموي للمفوضية الأوروبية الموجهة للجزائر[18]،أن الوضعية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التابعة للقطاع الخاص في الجزائر والتي مسها برنامج المفوضية الأوروبية تعتبر حسنة بوجه عام وذكر الخبير الأوروبي خلال مداخلته في اليوم الإعلامي حول برنامج الدعم الأوربي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الذي نظم بتاريخ 19أفريل 2004 بولاية الوادي،فرع الجنوب بغرداية للبرنامج الأوروبي بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة ببسكرة ،بأن عملية التأهيل قد مست لحد الآن 272 مؤسسة صناعية منذ الانطلاق الفعلي لبرنامج المفوضية الأوربية في شهر سبتمبر 2002 مؤكدا بان الهدف هو الوصول إلى 450 مؤسسة مع نهاية 2006 بعد أن تم تمديد البرنامج بعام كامل بالاتفاق مع الجزائر،مشيرا إلى أن هذا البرنامج سيسمح خلال هذه الفترة بالتقرب إلى نحو 1500 مؤسسة صناعية سيمسها البرنامج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[19]
وفي عرضه لوضعية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذكر مدير[20] البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة euro développement PME أو اختصارا EDPME انه ما بين 180 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يستهدفها البرنامج 140هي في مرحلة التأهيل بينما 38 منها في المرحلة الأولية للتأهيل وحسبه دائما فإذا كانت 90 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت على الأقل بخطوة للتأهيل فان البعض منها وصل إلى مرحلة متقدمة أما البعض الآخر فقد تخلى نهائيا على البرنامج.[21]

ثانيا:برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني"GTZ"[22]

1-**تقديم البرنامج وأهدافه**:ينشط برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني في الجزائر في إطار التعاون التقني الثنائي منذ أكثر من 25سنة، مساهمته تكمن في مرافقة عملية تحول الاقتصاد والمؤسسة الجزائرية في أربع مجالات وهي:[23]
-السكن والعمران؛ دعم هذا القطاع يكمن في تشجيع خلق واستعمال المساحات كأداة أساسية لتحرير سوق العقار،تكييف بحوث اكبر مدرسة عليا للهندسة المعمارية بالجزائر مع المتطلبات الجديدة للسكن والعمران،بالإضافة إلى انطلاق عملية إعادة تهيئة المجمعات السكنية وفقا لاقتراحات المواطنين وبالطبع وفق ضوابط قانونية.
-الفلاحة والصيد البحري؛ مستشاري البرنامج يرافقون التحول الحاصل في القطاع الفلاحي والإنتاج الموجه للنشاط التجاري والخصخصة، بالإضافة إلى إدخال نظام موجه لتقييم الموارد الصيدلية الجزائرية.
-حماية المحيط وتسيير الموارد المائية؛ يمثل أولوية البرنامج الألماني ويهدف هذا البرنامج إلى تقوية الطاقات المؤسسية في مجال المحيط،على المستوى البلدي والجهوي والوطني لخلق إطار للقانون الإداري ووضع أنظمة للمراقبة والإعلام خاصة بالمحيط لاستخلاص إجراءات وأدوات جديدة وهي استشارة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المحيط وتحليل أثار المحيط على المستوى المحلي،كما أن البرنامج القطاعي الخاص بالمياه يرمي إلى مساعدة المساهمين في وضع السياسة الجديدة للمياه في الجزائر.
-ترقية النشاط الاقتصادي والشغل؛ ويهتم خصوصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات عديدة بانفتاح السوق الوطنية والهدف هو تطوير هذا القطاع من خلال نشاطات التكوين المستمر والاستشارة الموجهة لمراكز الترقية التجارية المحلية وبواسطة الجمعيات المهنية للحد من ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط الشباب بالإضافة إلى توجيه النظام الجزائري الخاص بالتكوين المهني الهادف إلى التعرف أكثر وبدقة على الاحتياجات المؤسسات.
2-**المساهمين في البرنامج**:تعتبر الوصاية أو الهيئة المنفذة هي وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الجزائرية لتنفيذ البرنامج،أما معاهد التكوين في التسيير نجد مراكز الدعم الجهوية"car"،بالنسبة لوسط البلاد نجد الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة"caci" والمعهد الدولي للمناجمنت"insim"،والمعهد العالي للتسيير"isg".بالنسبة للجهة الغربية نجد معهد تطوير الموارد البشرية "irdh"بوهران، والمركز الدولي"cinaf" بوهران.أما في الشرق نجد المعهد العالي للتسيير بعنابة"isga".وفي الجنوب نجد المعهد العالي للتسيير بورقلة"isgo".
هذا وقد قدمت معاهد جديدة ملفات ترشحها وتلقى واحدا منها ردا ايجابيا من قبل الوزارة الوصية والمساعدة التقنية (PME/gtz) هذا المعهد الكائن بسطيف يسمى management business institut (mbi).
أما بالنسبة للجمعيات ذات الطابع المهني فنجد ؛نادي المقاولين والصناعيين للمتيجة بالبليدة(ceimi)،ونجد جمعية صناعي العتاد الالكتروني بالروبية بالجزائر(aimel)،والجمعية المهنية للصناعيين بوادي ميزاب بغرداية(apivm).
بالنسبة للمساعدة التقنية نجد الهيئة الألمانية للتعاون التقني gtz [24]

3-أهداف البرنامج: يتمثل الهدف العام للمشروع في محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة من اجل الاستغلال الجيد لإمكانياتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل ومن خلال التقليل من المنتجات المستوردة ومحاولة نفوذها إلى السوق الأجنبي أو التصدير.ويمكن تحديد الأهداف المباشرة في إنشاء نوع من المهنية والإتقان من خلال التوجيه والإرشاد والتكوين في ميادين التسيير والاعتماد على مراكز الدعم الجهوية،وتحسين الطلب من خلال حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على طلب خدمات مراكز الدعم.

4-مراحل البرنامج:من اجل دعم حركية إعادة الهيكلة ،التأهيل ، الاندماج ونمو الصناعات،في إطار تحرر وانفتاح السوق قد تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية في مرحلتها الثانية التي انطلقت في جانفي 2000 إلى نهاية افريل 2003 بقيمة 2.3مليون دوتش مارك وفي المرحلة الثالثة يهتم البرنامج بتكوين مستثمرين وتمتد هذه المرحلة من جويلية 2003الى جانفي 2006.

المؤسسات المستهدفة في المرحلة الثانية هي؛ المؤسسات الصناعية المتوسطة والتي تتكون من 50الى 250عامل في الفروع التالية:-صناعة الحديد والصلب والميكانيك-الصناعات الفلاحية الغذائية-الصناعات الكيمائية الصيدلانية-صناعة مواد البناء.المؤسسات الصغيرة والمصغرة المكونة من 1الى 10عمال والمنشأة من طرف الشباب في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) وما شابه ذلك.

بالنسبة لخدمات مركز الدعم للمؤسسات الصناعية المتوسطة يتم إعداد مجموعة من الآراء والتوصيات في ميدان التسيير وتتعلق أساسا بالوظائف الحيوية في المؤسسة والمتمثلة في:الإدارة العامة -الإنتاج والمئونة-التسويق التوزيع والبيع-تيسير الموارد البشرية –إدارة المالية.

كما أقامة هذه المراكز ملتقيات من اجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة (200 ساعة من المحاضرات و9 اشهر من الملتقيات) فيما يخص-تقنيات و طرق التسيير –التفكير الاستراتيجي-تطوير ثقافة التسيير.

وبالنسبة للمؤسسات الصغير و المصغرة يتم تقديم دروس تكوينية في إنشاء المؤسسات عن طريق برنامج CEFE[25] بالنسبة للشباب المشرف على المشروع أو المؤسسة والمستفدين من التفرع(essaimage)،والمستفدين من القروض المصغرة.كما يتم متابعة مراكز إنشاء المؤسسات بإنشاء فرق مساعدة (action groups) وتكوين مرشدين.

كما تم تحديد نشاطات المرحلة[26]،بتكوين مستشارين في التسيير وذلك بإنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية من المستشارين في تسيير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من 4الى5مستشارين في كل مركز دعم وذلك من خلال تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار،تحسين الأداء والتوجيهات،متابعات لمهام المستشارين ووضع برنامج نموذجي،تكوين المكونين عن طريق تحسين للتقنيات البيداغوجية للمكونين المكلفين بإقامة الملتقيات والمحاضرات لمسيري المؤسسات ويتم ذلك من خلال تحضير مواضيع التكوين ومتابعة المكونين،والتنشيط المشترك للمحاضرات والدروس عن طريق إنشاء فريق من المنشطين المساعدين يضم من 2الى3 مساعدين لكل مركز بهدف تكوين قاعدي يعتمد على منهجية CEFE وتنظيم شراكة دولية مع هذا البرنامج،وتحسين قدرات مسيري الدعم فيما يخص التخطيط وتسيير أطوار المشروع وتقنيات الاتصال وتسيير وفرز التوصيات عن طريق دعم وظائف التسويق والعلاقات العامة ومراكز الدعم إضافة إلى تطوير الهياكل الوسيطة عن طريق دعم الهياكل والمبادرات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا جمعيات المستشارين والمكونين.

ويمكن تلخيص نتائج المرحلة الثانية في؛ توفير عروض استشارة على مستوى مراكز الدعم، واختتام تكوين 30مستشارا في إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانطلاق منتجات الاستشارة الخاصة التي تتماشى مع العجز المسجل لدى التشخيص العام لعشرين مؤسسة صناعية متوسطة، واختتام مشروع يتضمن 12ملتقى عالجت محاور التصدير والشراكة ونظام المعلومات والجودة وغيرها، تهم مسيري المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أما في المرحلة الثالثة فان النشاط الاستشاري الموجه لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانة هامة وسيعرف تطورا هاما بإدخال أدوات استراتيجية جديدة تتمثل في التخلي عن التوجه الأحادي، الخاص بتحسين ورفع قدرات الاستشارة والتكوين بطريقة أحادية من خلال مراكز الدعم الجهوية car حيث أظهرت أنها محدودة بالمقارنة مع الاحتياجات والقدرات الموجودة، كما أن تطوير البنية التحتية الحالية لمراكز الدعم إلى شبكة أكثر اتساعا بإدخال معاهد التكوين الخاصة في التسيير والجمعيات المهنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكاتب الاستشارة الخاصة بإدارة الأعمال ومستشارين ومكونين مستقلين.

ثالثا:برنامج تنمية وتطوير بورصات معالجة المعلومات

1-نشأتها:في إطار المشروع الاورومتوسطي (Euromids) الذي يعد اكبر مشروع أنجز من طرف اللجنة الأوروبية من اجل تنمية المجتمع الدولي في مجال المعلومات، اقترحت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا يخص إنشاء بورصة اورومتوسطية للتعاون ومعالجة المعلومات(un bourse de sous traitance) ضمن إطار التعاون الاورومتوسطي بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص توفير وتبادل المعطيات ذات الطابع الاقتصادي في إطار تدعيم التعاون الاقتصادي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، هذه البورصة من شأنها أن تتقدم على شكل موقع على شبكة الإنترنت يحتوي على جميع المعلومات الاقتصادية الخاصة بوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط.وفي إطار هذا البرنامج تم إنشاء 04بورصات لمعالجة المعلومات على مستوى التراب الوطني (شرق،غرب،جنوب،وسط)مهمتها توفير المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في هذه الجهات من الوطن بموجب اتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر واللجنة الأوروبية حتى تستفيد كامل بلدان البحر الأبيض المتوسط من مشروع هذا البرنامج.

وقد تم إنشاء هذه البورصات على شكل تعاونيات طبقا لما نص علية القانون رقم 90-31 الصادر في 04ديسمبر 1990 .تمثل بورصات معالجة المعطيات والتعاون(BSTP) فضاءات وسيطية للمعلومات ومؤشرا هاما لتنمية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي إذن جمعية ذات غرض غير ربحي، وتتكون من مؤسسات عمومية وخاصة، إضافة إلى دعم السلطات العامة ومساهمة الهيئات المتخصصة بأشكالها المختلفة.

تغطي نشاطات البورصة القطاعات التالية؛ صناعة الحديد واستخراج المعادن، الميكانيك، الكهرباء والالكترونيات، صناعة البلاستيك والمطاط، صناعة النسيج والجلود.وتجد البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة مركزا لتقديم المعلومات التقنية والصناعية وبنك معلومات وهي بمثابة وسيلة تنظيم عروض وطلبات المناولة والمنتجات وهي زيادة على ذلك وسيلة لتقديم المساعدة فيما بين الشركاء.

2- **مهامها واستعمالها**[27]:تقوم هذه البورصة بإحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة،وإجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة والإشراك على المستوى الوطني والدولي،وتشجيع الاستعمال الامثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز ا الصناعات الموجودة حاليا والتي سيتم إنشاؤها،وتكوين بنك للمعلومات الاقتصادية من خلال معالجة مختلف المعلومات المتحصل عليها عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وإعلام وتوجيه وتزويد المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة،تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة،إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات.

ويتم كل ذلك عن طريق انضمام المؤسسات والمنظمات بموجب قوانين البورصة الجزائرية كما تضع البورصة فريقا متعدد الاختصاصات في خدمة زبائنها باستمرار وذلك عن طريق:الهاتف والفاكس والانترنت، المراسلة وزيارة البورصة، نداء احد المهندسين المنشطين بالبورصة من اجل زيارة المؤسسات، استغلال بنك المعلومات ورصيد البورصة الوثائقي.

3- **أهدافها**:تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تجاوز مشاكلها والراجعة أساسا إلى الحجم الصغير الذي يميزها وانطلاقا من هذا الهدف تعتبر بمثابة المكمل لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة على المستوى النوعي، بتمكين هذه الأخيرة من خلق تسيير تكنولوجي عال بتكاليف مسيطر عليها وبالتالي يمكن تحملها و ذا يمكن اعتبارها بمثابة البديل الذي بمكانه تحقيق على مستوى مجال نشاطه أكثر فعالية في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و ذا ينبغي على مختلف البورصات أن تكون علاقات تعاون فعالة بينها دف تكوين قوة وطنية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل معظم المشاكل التي تواجهها.

وفي إطار التعاون التقني الجزائري الأسباني فقد ابرم اتفاق لتكوين تقنيين وإطارات مسيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الجلود وهذا قصد تمكينهم من اكتساب تقنيات الإنتاج والتسيير الجديدة والمعمول ا في هذا البلد، وهذا التكوين يحتوي على مرحلة نظرية وأخرى تطبيقية تجري بعين المكان.

الخلاصة

من خلال هذه الدراسة لمسنا إصرار ا موعة الأوروبية على وضع استراتيجية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخاصة منها ما تحتوي على طاقات وعروض صناعية ممتازة، كما وجدنا أن الجزائر تبادر من اجل أن تجعل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن سلم الاولويات في التنمية المستدامة وذلك بصياغة برنامج عمل خاص بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتحها على الاستثمار والشراكة الدولية وفي طليعتها الدول الأوروبية التي تعد رائدة في هذا ا ال لما تملكه من خبرات وتكنولوجيات متطورة من اجل دعم هذا القطاع الحيوي، كما تبين لنا أن البرنامج المقترح من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا طموحا يمكن من خلاله ترقية القطاع الجزائري إلى المستوى العالمي إذا ما نفذ بعناية تامة ،لكن تبقى الصعوبات والعراقيل عديدة ويجب تجاوزها بفرض قوانين وإجراءات أكثر ملائمة لمتطلبات القطاع من اجل التنفيذ السليم للبرنامج.

إن هذا البرنامج وكذا سياسة الاتحاد الأوروبي لإقامة التنمية المستدامة يمكن أن تحقق قفزة نوعية إذ تم التكفل ا وتوسيعها أكثر فأكثر لتصل إلى الأهداف والآثار التي تصبوا إليها الجزائر من اتفاق برشلونة الاورومتوسطي في مجال تطوير وبعث الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة،و تحسين الموارد الجبائية والمالية لخزينة الدولة،وتحسين ميزان المدفوعات،النمو الاقتصادي،وخلق مناصب الشغل.

ونستنتج مما سبق أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالاعتماد على الشراكة الاوروجزائرية قد ارتكز على الأبعاد التالية:

1-البعد التشريعي عن طريق توجيه قانوني لجميع نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تدابير الترقية والدعم المطلوب بمعايير الفعالية الاقتصادية.

2-البعد المعلوماتي والتكويني عن طريق منظومة جديدة للبحث والإحصاء والتكوين في مجال التسيير والاستشارة.

3-البعد التنظيمي عن طريق الكيفيات الموافقة لتأسيس ونمو هذه المؤسسات في الجانب الإداري ومعيار السرعة.

4-البعد المالي عن طريق تأسيس نظام جديد للقرض المضمون وتدابير الدعم المالي وتمكين هذه المؤسسات من المنتجات البنكية الجديدة.

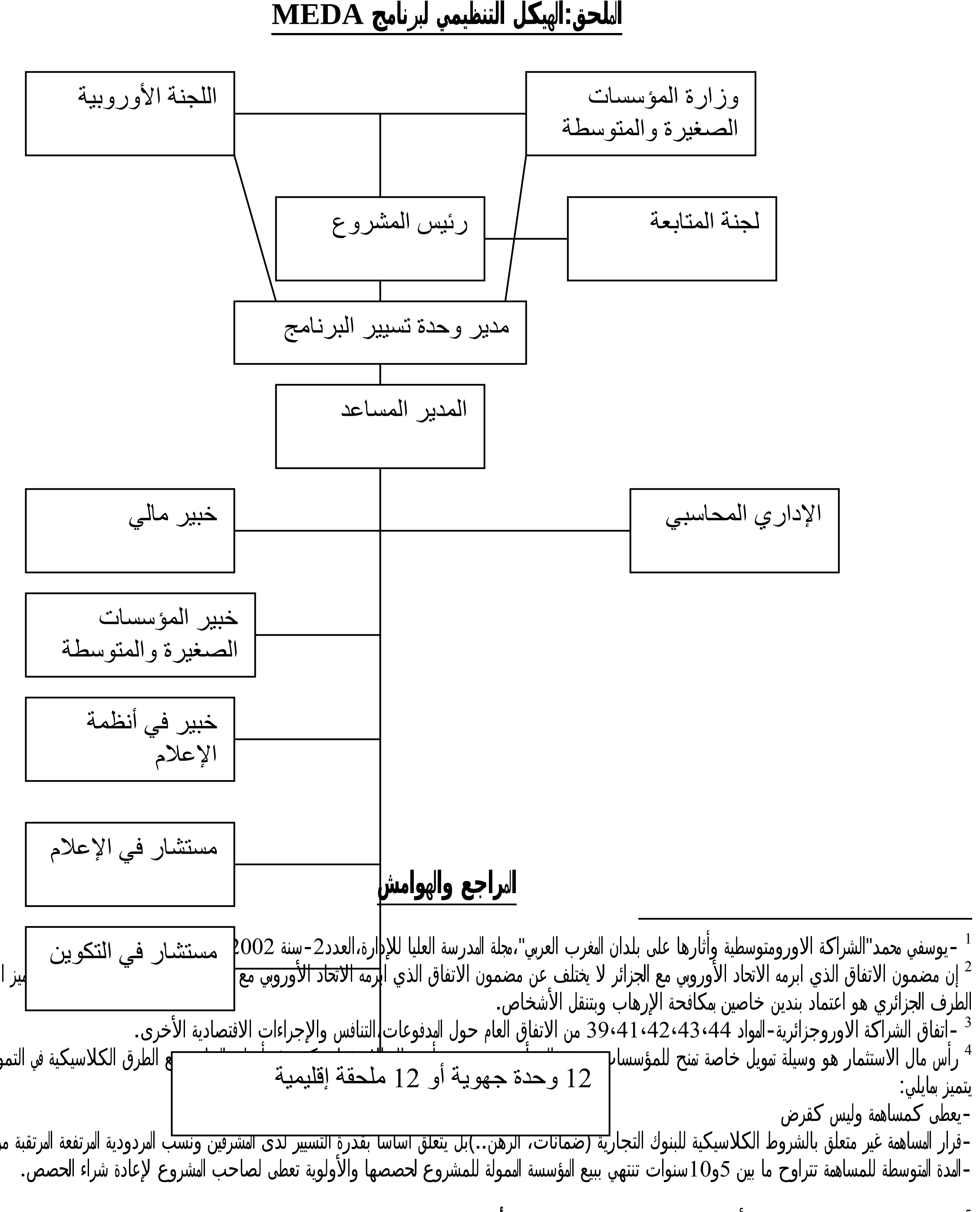
5-بعد الجباية عن طريق منظومة جديدة للإعفاء الضريبي تخدم رأس مال المؤسسات وإنتاجيتها وفق منظور مدروس يستهدف الدعم المالي لها.

6-بعد المحيط عن طريق تسهيل الحيازة على العقار من جهة وتكفل الدولة بالتهيئة اللازمة لذلك.

كما ظهر لنا أن كل تدابير تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتطلب معالجة خاصة مبنية على معايير علمية وعلى تجارب مكتسبة من الفضاء الجهوي والدولي، هذه المعالجة تدفع إلى التفكير في إنشاء مرصد للدراسات والبحث والتطوير خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقع على عاتقه مهمة التوجيه والدعم المعلوماتي وإرساء ثقافة الاستثمار من جهة ولتمكين هذه المؤسسات من الاندماج المحلي والإقليمي السريع وفق معايير التموقع المناسب في خارطة الإنتاج، إذن فالمؤسسة بحاجة إلى بيئة؛ مؤسساتية وتنظيمية وتشريعية ومالية ومصرفية وجبائية وتكنولوجية وقضائية وتجارية، مناسبة لتأهيلها، بمعنى أن محيط تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن يكون في خدمة هده المؤسسات بأن يكون مساعد على الإنتاجية ومحيط يرقى بالمنافسة ويدفع إلى تحقيق النتائج ومحيط تدعمه الشفافية التامة.

إذن على المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة قبل أن نفكر في كيفية تأهيلها، علينا أن نفكر في الأطراف المكونة لمحيطها(الإدارة، الزبائن والموردين، المحيط المالي والحركة الجمعوية)، و بذا الشكل يمكن حينها للمؤسسات الجزائرية أن تكون في مركز اقتصادي تنافسي مثلها مثل البلدان الصناعية العظمى ومكانا لخلق الثروة قد ينقص من حدة تبعيتنا للخارج وارتباط مداخيلنا المطلق بالمحروقات.

الملحق:الهيكل التنظيمي لبرنامج MEDA



المراجع والهوامش

[1] -يوسفي محمد"الشراكة الاورومتوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي"،مجلة المدرسة العليا للإدارة،العدد2-سنة 2002

[2] إن مضمون الاتفاق الذي ابرمه الاتحاد الأوروبي مع الجزائر لا يختلف عن مضمون الاتفاق الذي ابرمه الاتحاد الأوروبي مع ... ميز الاتفاق مع الطرف الجزائري هو اعتماد بندين خاصين بمكافحة الإرهاب وبتنقل الأشخاص.

[3] -اتفاق الشراكة الاوروجزائرية-المواد 44،43،42،41،39 من الاتفاق العام حول المدفوعات،التنافس والإجراءات الاقتصادية الأخرى.

[4] رأس مال الاستثمار هو وسيلة تمويل خاصة تمنح للمؤسسات ... الطرق الكلاسيكية في التمويل حيث يتميز بمايلي:

-يعطى كمساهمة وليس كقرض

-قرار المساهمة غير متعلق بالشروط الكلاسيكية للبنوك التجارية (ضمانات، الرهن..)بل يتعلق اساسا بقدرة التسيير لدى المشرفين ونسب المردودية المرتفعة المرتقبة من المشروع.

-المدة المتوسطة للمساهمة تتراوح ما بين 5و10سنوات تنتهي ببيع المؤسسة الممولة للمشروع لحصصها والأولوية تعطى لصاحب المشروع لإعادة شراء الحصص.

[5] -وثائق خاصة بالمالية الجزائرية الأوربية للمساهمة "FINALEP **أداة مالية** في **خدمة تطوير المؤسسات".2002**

[6] **-MUTATION**.REVUE EDITEE PAR LA CHOMBRE ALGERIENNE DE COMMERCE ET D'INDUSTRIE(CACI)N°33.P.50-70

-SITE INTERNET DE LA FIANCIERE ALGERO-EUROPEENNE DE PARTICIPATION(WWW.FINALEP.COM.DZ)

[7] Groupement pharmaceutique européen

[8]- SITE DE **AGENCE FRANCAISE DE DEVLOPPEMENT) AFD (**–WWW.AFD.FR PROMOTION ET PARTISIPATION POUR LE DEVLOPPEMENT ECONOMIQUE –

[9] centre d'études économiques financières et bancaires

[10] -l'intervention du groupe agence française de développement en algerie; octobre 2003;p04

[11] -MEDIA BANC PUBLICATION.BIMESTRIEL DE LA BANQUE D'ALGERIE N°53.AVRIL/MAI 2001.P.30.

[12] هناك أربعة بروتوكولات مالية وهي 76-81/81-86/86-91/91-1996

[1313] -euro développement PME ; programme d'appui aux PME privée, 1er forum national de l'investissement, ghardaia; présentation; phillipe brousse expert financier. les 24/25 février 2004
[14] -Commission européenne .Avril 2002.opcit .p.84

[*] -انظر في الملحق رقم 1 الهيكل التنظيمي للبرنامج.
[15] وحدة تسيير برنامج الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
[16] -Amer harket; directeur adjoint de l'UEP.Revue Espaces PME/PMI N1 Mars/Avril 2002;P.17
[17] -تعني الاشارة الخضراء ان البرنامج في طور التنفيذ وله تقدم حسن) [*] PROGRAMME EN COURS D'EXECUTION+APPRECIATION:BONNE EXECUTION.*-(

[18] -Michel dilater ;site Internet de la délégation de la commission européenne en algerie
[19] -يومية الخبر، الثلاثاء 20أفريل 2004 اعدد 1066 ،ص.05.
[20] Mr olivier develp
[21] -Journal quotidien EL Watan; mardi 27avril 2004;N4081.
[22] Deutsch gesellsachaft für technisch zusammenarbtet
[23] -site Internet du programme **GTZ**
[24] -LICAAL :revue éditée par la chambre algérienne du commerce et d'industrie"caci"n°132; mars 2002.
[25] Compétence économique par la formation a l'esprit
[26]- projet conseil et formation pour la petite et moyenne entreprise PME conforme;orientations stratégique, anciens éléments stratégiques a maintenir.
[27] -مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد التجريبي، جانفي/فيفري 2002 ص.13.

للتوسع أكثر يمكن الرجوع الى المراجع التالية:

28-مجلة الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، العدد 42، أكتوبر 2000.
29-مجلة الاقتصاد والأعمال (عدد خاص) تطور مشاريع الاستثمار في الجزائر،الجزائر،نوفمبر،1999.
30-مجلة بعثة المفوضية الأوروبية بالجزائر،العدد الثاني،2001.
31-الجزائر والشراكة الأجنبية،الملتقى الاقتصادي الثامن،جمعية نادي الدراسات الاقتصادية،ماي 1999.
32-القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،العدد 77 المؤرخ يوم السبت 2001/12/15.
33-مواقع الانرنت:www.finalep.com.dz– www.ons.dz– www.pmepmi-dz.org-www.afd.fr-www.mediocredito.it- www.gtz.de-www.deldza.cec.eu.int.